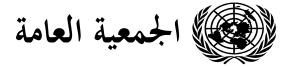
الأمم المتحدة A/RES/56/190

Distr.: General 5 February 2002



الدورة السادسة والخمسون البند ۹۷ (ج) من حدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/56/560/Add.3)

## 19./07 الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٨/١٥٠ المؤرخ ٢١ كانسون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٩٥/٥٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ١٩٥/٥٩ المسؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ١٧٤/٥١ المسؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ١٨٦/٥٠ المسؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ١٨١/٥٣ المسؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ١٩٣٥، و ١٩٣٥، الملورخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ١٩٣٥، و ١٩٣٥، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٢/٥٥ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ والمعنون ''إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية''،

وإذ تشير إلى خطة التنمية (١) والأحكام ذات الصلة المتعلقة بمتابعتها وتنفيذها وإلى الحاجة إلى حفز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية من أجل متابعة الخطة بفعالية،

وزة تؤكد هن جديد ما لاستمرار الحوار، الذي يقام استجابة لمقتضيات التضامن والمصالح والمنافع المتبادلة والاعتماد المتبادل الحقيقي وتقاسم المسؤولية والشراكة، من أهمية في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية،

وإذ تسلم، في هذا السياق، بضرورة تميئة بيئة مواتية وانتهاج سياسة اقتصادية سليمة على الصعيدين الوطني والدولي،

وإذ تلاحظ الحاجة إلى كفالة قيام منظومة الأمم المتحدة على نحو متسق ومتكامل بمتابعة وتنفيذ نتائج الموتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة،

١ - تؤكد من جديد أهمية استمرار الحوار البنّاء والشراكة الحقيقية من أحل زيادة تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي
لأغراض التنمية؟

(١) القرار ٥١/٥١، المرفق.

01 49223

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور الوثيق مع الحكومات ومع جميع أقسام منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الأطراف المعنية صاحبة المصلحة، باقتراح طرائق إقامة هذا الحوار البشاء وهذه الشراكة الحقيقية، وتحديد طبيعتهما، وتوقيتهما المناسب، تعزيزا للتعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية، لكي تنظر في ذلك الجمعية العامة في دورتما السابعة والخمسين؛

٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والخمسين، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي"، البند الفرعي المعنون "الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها في تلك الدورة تقريرا موحدا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة . ٩

۲۱ كانون الأول/ديسمبر ۲۰۰۱